المقدمة

اولاً: مدخل تعريفي بالبحث:

من خلال تقدم الشعوب في مختلف دول العالم في مجال الرياضة التي دخلت عصراً جديداً يتسم بالكثير من العوامل التي ساهمت في تطورها ومواكبة متطلبات العصر. وبالرغم من طغيان الهواية في القرن العشرين على الاحتراف الا ان الاحتراف فرض نفسه بقوة في السنوات الاخيرة وخصوصاً اثناء دورة سيؤول الاولمبية عام (1988) وما بعدها التي سمح بموجبها للاعبين المحترفين في كرة القدم والسلة والتنس وغيرها من الالعاب بالاشتراك في دورات الالعاب الاولمبية ومن خلال ذلك انتشرت ظاهرة الاحتراف الرياضي حتى وقتنا هذا. كما ان الادارة الرياضية الحديثة التي اسست على اسس علمية متخصصة في الترويج الاعلامي بالاحتراف الرياضي اصبحت احد المجالات الاكثر جاذبية لرؤوس الاموال واهتمام القوى الاقتصادية حيث تحولت من مجرد نشاط يستمتع به الجمهور الى صناعة تقوم على اساس انتاج واستثمار يدر مئات المليارات من الدولارات على الاندية المحترفة, فضلاً عن انها وسيلة لتطوير مهارات اللاعبين وتحسين وضع الاندية واللاعبين على حد سواء.

ورغم ذلك لم يورد رجال القانون اهتماماً جدياً بدراسة مفهوم الرياضة الاحترافية في القانون واقتصر مفهوم الرياضة على انها مجرد ممارسة للألعاب بغرض الترويح على النفس والحفاظ على الصحة واللياقة البدنية, دونما النظر الى اعتبارها وسيلة لكسب الرزق ومن ثم اصبحت عملاً يقابله الحصول على اجر, وكذلك لم يهتموا بدراسة الطبيعة القانونية والنظام القانوني لهذا النشاط المهم في حياة المجتمع.

فلو القينا نظرة عند ذكر عبارة الاحتراف الرياضي وخصوصاً في مجال كرة القدم التي تعتبر من اشهر الالعاب الرياضية في العالم وأنها لعبة جماعية ذات شعبية واسعة يستقطب عملها مختلف الجوانب والابعاد الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية بل وحتى السياسية بجانب البعد الدولي حيث تعيش رياضة كرة القدم من اندية رياضية محترفة ولاعبين محترفين ومدربين ووسطاء وحكام وصحفيين وغيرهم على ضوء صفقات المال التي تقدر بمليارات الدولارات مما جعل من يمارس هذه اللعبة العمل في الاحتراف الرياضي من اجل الشهرة والمال وهذا ما لا نجده في اختصاص آخر.

ونظراً لازدهار وتقدم الاحتراف الرياضي على المستوى العالمي وبالذات في كرة القدم عرفت العقود الخاصة بالاحتراف الرياضي لتنظيم العلاقة القانونية بين النادي الرياضي واللاعب المحترف لكن رغم ذلك فقد ظهرت اشكاليات تبحث عن حلول قانونية وخصوصاً فيما يتعلق

بالتكييف القانوني للعقد في اطار القواعد القانونية العامة واللوائح الرياضية المنظمة لاحتراف كرة القدم على وجه الخصوص.

الا أن النظرة القانونية لهذا النوع من العقود لازالت قاصرة في تحديد تعريف واضح لعقد الاحتراف الرياضي وتكييفه القانوني فيما اذا كان يخضع للقواعد العامة للعقود او ما ذهب اليه الفقه الحديث في فرنسا حول اعتبار عقد الاحتراف الرياضي عقد مقاولة او عقد عمل, ولعل خضوع عقد الاحتراف لقواعد خاصة وجهات خاصة تفرض على اطراف العقد التزامات خاصة, وتنظم عقد الاحتراف بأحكام خاصة تميزه عن بقية العقود الاخرى.

اما في العراق فلازال الاتحاد العراقي لكرة القدم يفتقر الى اعداد لائحة لتنظيم الاحتراف الرياضي في مجال لعبة كرة القدم لأنه اقتصر على ذكر بعض المواد في لائحته الاخيرة التي اصدرها في (2015-2016) والتي تسمى لائحة المسابقات وكذلك وجود مقترح قانون الاحتراف الرياضي الذي تبنته لجنة الشباب والرياضة البرلمانية والذي مازال قيد القراءة الثانية داخل مجلس النواب.

ثانياً: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في النقاط الآتية:

1- الوقوف على فهم واضح للاحتراف الرياضي نظراً للانتشار الواسع لعقد الاحتراف الرياضي في الوقت الحاضر بعد انتقال الرياضة في العراق من الهواية الى الاحتراف.

2- الدور الاقتصادي الهائل الذي يلعبه موضوع الاحتراف الرياضي العالمي, اذ لا يخفى علينا حجم الاموال الضخمة التي تنفق على الاحتراف الرياضي سنوياً بالإضافة الى المضاربات والصفقات التجارية التي تتم في اطاره وهذا الامر له تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.

3- ان عقود الاحتراف الرياضي تخاطب شريحة واسعة من افراد المجتمع ممن يمارسون او يحبون الرياضة فمنهم اللاعب والمدرب والحكم والاداري وحتى الجمهور, كل هؤلاء يعشقون الرياضة ويهتمون بها ويراقبون عقود الاحتراف لذلك فان هذا النشاط المهم الذي تمارسه فئات متعددة من المجتمع له قاعدة جماهيرية واسعة. لذلك سنتناول في هذا البحث اللاعب المحترف فقط من أجل تسليط الضوء على هذا العقد المهم في الرياضة.

ثالثاً: اسباب اختيار موضوع البحث:

لم يكن اختيار هذا الموضوع من قبيل الترف الفكري بل كانت هناك عدة اسباب دعت الى اختياره منها:

1- انه من المواضيع الحديثة جداً والدليل على ذلك انه لم نجد كتباً او بحوثاً تغطي هذا الموضوع ولو بعضاً من جوانبه الا ما ندر.
2- ازدياد حدة المنازعات القانونية في عقود الاحتراف الرياضي وخصوصاً في رياضة كرة القدم في العراق وسائر الدول العربية.
3- قصور التنظيم في عقود الاحتراف الامر الذي ولَّد غبناً لبعض الرياضيين في الحصول على حقوقهم.

رابعاً: مشكلة البحث:

اما فيما يتعلق بمشكلة البحث التي واجهناها فهي رغم الغموض وعدم الفهم الذي يحيط بعقد الاحتراف الرياضي سواءً في تعريفه او تكييفه القانوني وما يسفر عنه من مشاكل قانونية فأنه لم يحظ بالاهتمام من قبل الفقه العربي الا قليلاً اما الفقه الفرنسي فهو الاخر لم يتعرض للموضوع الا في حالات نادرة جاءت بشكل عرضي وعابر مست التكييف القانوني للعقد المذكور اضافة الى ذلك فأن هذا البحث تطرق الى عدة اشكاليات اهمها:

1- صعوبة بيان الملامح الاساسية لهذا العقد, على الاخص اذا كان رضائياً او شكلياً, وكذلك هناك غموض يعتريه فالفقه منقسم بشأنه بين عقد المقاولة او عقد العمل او عقد من نوع آخر.
2- اختلاف الفقه في حالة تخلف تصديق عقد الاحتراف هل يعتبر هذا العقد باطلاً او غير نافذ او معلقاً على شرط أو حالة اخرى .
3- تحديد الجهة المختصة بفض النزاعات الناشئة عن عقد الاحتراف الرياضي حيث ان اغلب اللوائح الرياضية تنص على عدم اللجوء الى القضاء الوطني وتحيل النزاعات الرياضية الى لجان رياضية متخصصة داخل الاتحاد الرياضي الوطني او الاتحاد الدولي للعبة ومن ثم الى محكمة التحكيم الدولية.

خامساً: منهج البحث:

بالنظر الى ندرة المراجع القانونية في هذا المجال خاصة في المكتبتين العراقية والعربية لذلك ستقتصر منهجية هذا البحث على التحليل اضافة الى المقارنة بين كل من القوانين

ومقترحات القوانين واللوائح الرياضية العراقية ولبعض الدول العربية والاجنبية مقارنة باللوائح للمنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FiFA) وغيره لأهمية هذا العقد في الحياة الرياضية.

سادساً: خطة البحث:

رأينا من المناسب تقسيم البحث على اربعة فصول سنتناول في الفصل الاول التعريف بعقد الاحتراف الرياضي وسنقسمه الى ثلاثة مباحث وكان المبحث الاول بعنوان تعريف عقد الاحتراف الرياضي والمبحث الثاني سنتناول فيه خصائص عقد الاحتراف الرياضي والمبحث الثالث سنتطرق فيه الى تمييز عقد الاحتراف الرياضي عما يشتبه به من اوضاع وسنخصص الفصل الثاني في بحث التكييف القانوني لعقد الاحتراف الرياضي في ثلاثة مباحث وسنعرض في المبحث الاول عقد الاحتراف الرياضي عقد مقاولة وفي المبحث الثاني عقد الاحتراف الرياضي عقد عمل وفي المبحث الثالث عقد الاحتراف الرياضي عقد ذا طبيعة خاصة اما الفصل الثالث سيكون بعنوان ابرام عقد الاحتراف الرياضي وسنقسمه الى ثلاثة مباحث وسنتناول في المبحث الاول مراحل ابرام عقد الاحتراف الرياضي وسنبحث في المبحث الثاني اطراف عقد الاحتراف الرياضي وفي المبحث الثالث سنشرح آثار عقد الاحتراف الرياضي اما الفصل الرابع سيكون بعنوان انتهاء عقد الاحتراف الرياضي وتحديد القانون الواجب التطبيق وطرق تسوية المنازعات وسنقسمه على ثلاثة مباحث سيكون المبحث الاول بعنوان انتهاء عقد الاحتراف الرياضي وطرق تسوية المنازعات والمبحث الثاني سنشرح تحديد القانون الواجب التطبيق في عقود الاحتراف الدولية وفي المبحث الثالث سنتطرق الى تسوية المنازعات الناشئة عن عقد الاحتراف الرياضي واخيراً سنختم هذا البحث بأهم النتائج التي توصلنا اليها, والمقترحات التي نأمل من المختصين في الاتحادات والاندية الرياضية والمشرع العراقي تبنّيها.